الفصل الرابع

ماذا يقصد بالمطبوعات الرسميّة؟

تحاول الحكومات بصورة عامة أن تحافظ على اتصالات وعلاقات وثيقة وحسنة مع جماهيرها، ولذلك فإنها تنشر مختلف أنواع الوثائق للتعريف بخدماتها وأنشطتها، أياً ما كانت هذه المطبوعات الحكومية أو الرسمية[1] التى تترجم إنجازات الدولة وأعمالها والتى تسمى Government Publicity والتى تنشرها الحكومات[2] لتدعم وترسخ وجودها وسلطتها الشرعية.

ويعرف المكتبيون أن المطبوعات الرسمية مطبوعات لها أهميتها كمصادر للمعلومات (موثوق بها ومقبولة فى عالم المكتبات) ولكنها كمجموعة بحد ذاتها تعتبر أكثر المجموعات المكتبية أشكالاً وأقلها استعمالاً. وقد أدرك كثير من المكتبيين ذلك، ونحن نجد هذا الإحساس معبراً عنه فى الدراسات المكتبية، وهذا الإحساس ليس وليد اليوم، بل إنه إحساس ذو جذور تاريخية قديمة، فعلى سبيل المثال حين صدر العدد الأول من صحيفة "Library Journal" فى الولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت المجلة فى أول أعدادها أن المطبوعات الحكومية هى مجموعة من فئات الكتب التى تقابل بالاستخفاف أو الازدراء، أى هى مجموعة الكتب المستخف بها[3] والتى لايهتم بها أحد. وأن تلك المقالة نفسها تستمر فى

---

(1) سيستخدم المصطلحان «مطبوعات رسمية»، مطبوعات حكومية» في هذه الدراسة بمعنى واحد كمصطلحين مترادفين.

(2) - J. Morhead. Introduction to United States Public Documents. Litt. Col, Lib. Unlimited, 1975 PXXIII.

(3) - Weech. Tery Laverne. Governments as Publishers. Ph. D. Dissertation. 1972. University of Illinois. P. I.

دعوى المكتبيين بتحسين طرق تنظيمها وانتقائها وتهيئتها للقراء نظراً لأهمية الكثير من المعرفة والمعلومات التى تتضمنها وفائدة تلك المعرفة للمتخصصين.

إلا أنه يلاحظ مع شعور المكتبيين بأهمية هذا النوع من المطبوعات فإنها أصبحت تمثل مشكلة بالنسبة لهم، والمطبوعات الرسمية كمجموعة تعتبر من أكثر المجموعات المكتبية أشكالاً سواء من ناحية التزويد والتجميع أو التنظيم والمتابعة، ويلاحظ المكتبيون أيضاً أن هذه المجموعة أقل مجموعات المكتبة استخداماً.

إن الخواص الطبيعية أى طريقة إعداد هذه المنشورات ومنظرها تزيد فى تذمر المكتبيين وغيرهم مما يؤدى إلى قلة استعمالها وذلك

1- حيث إن أشكالها تختلف، فمنها ما هو ورقة واحدة، ومنها مجموعات مرجعية ذات عدة مجلدات أشبه ما تكون بموسوعات، وأعداد كبيرة منها توزع غير مجلدة.

2- كما أن طريقة توزيعها أيضاً تزيد فى صعوبات استعمالها واقتنائها، فالكثير منها غير منتظمة الصدور ولايوجد هناك ما يدل على صدورها، بالإضافة إلى أن الكثرة من هذه المنشورات تصدر من قبل الألوف من الوكالات والمؤسسات والهيئات مما يسبب بلبلة فى التنظيم والضبط الببليوغرافى وصعوبة فى اقتنائها.

وبالرغم من جميع هذه المشاكل فإن المنشورات الرسمية أو الحكومية قد أصبحت مصدراً مهماً للمعرفة، يتزايد الإحساس بأهميته كل يوم لجميع القراء المتخصصين منهم والعامين.

تعريف المطبوعات الرسمية:

ليس من السهل تعريف المطبوعات الرسمية أو الحكومية وخاصة فى الوقت الحاضر للزيادة السريعة فى نمو مجموعاتها، والأساليب المختلفة المستخدمة فى نشرها خاصة صدورها فى أشكال غير مطبوعة[4]، بداية من المكتوب والمخطوط إلى المطبوع.

ويرى بعض الباحثين بأن كلاً من المكتبات والمطبوعات الحكومية قديمة بقدم التاريخ البشرى إذا ما نظرنا إلى الفترة التى بدأ الإنسان فيها الاحتفاظ بسجلاته[5]، ويستدل على ذلك بمخلفات الحضارات القديمة فى الصين ومصر والحضارة السومرية.. الخ، وعلى سبيل المثال لا الحصر «اللوحات الطينية التى وجدت، وتحتوى على نتف من المعلومات الاقتصادية والإدارية للحضارة السومرية والتى يرجع تاريخها إلى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد»[6].

إن العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية لتلك الحضارات حتمت ظهور المكتبات الأولى التى كانت أشبه ما تكون بمراكز الأرشيف والتى أنشئت للحفاظ على سجلات الماضى والحاضر مثل قوانين الحكومة والمراسيم الملكية وسجلاتها والمراسيم الدينية والطقوس الكنسية[7]. وبمرور الزمن نمت تلك الوثائق الرسمية ووصلت أعدادها إلى حد يحتم تنظيمها والاستفادة منها وللرجوع إليها عند الحاجة.

(4) - BROWN. Everett. S. Manual of Government Publications / United States / Foreign. N. Y: 1950 P. 4.

(5) - ELMER Johanson. A History of Libraries of the Western World N. Y: 1965. P. 396.

(6) - KRAMER. Samuel Nool. History Begins At Sumer. New York: 1959. P. 1.

(7) - ELMER. Johanson. Op. Cit. P 397.

ومع منتصف القرن الخامس عشر عندما تم اكتشاف الطباعة بالحروف المتحركة على يد غوتنبرغ "Gutenberg" ظهرت المجموعة الثانية من الوثائق الرسمية وهى المطبوعة، وأن أقدم وثيقة رسمية مطبوعة – ليس بطريقة الحروف المتحركة – ومعروفة اليوم ترجع كتابتها إلى عهد امبراطور الصين "Chen K'uel" (1128-1203م)[8]، وكانت تلك الوثيقة قد طبعت بتاريخ 1210م حول أنظمة الحكومة وسياستها خلال عهد الأسرة الحاكمة المعروفة "Sung Dynas-ty".

ودراسة التعريف للمطبوعات الرسمية هى مشكلة فى حد ذاتها لما تتسم به من عمومية وتنوع بحيث صار من المتعذر الاتفاق على تعريف مقبول بين المشتغلين بعلم المكتبات والمعلومات، وقد تمت الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف مقبول بشكل عام للمطبوعات الرسمية أو الحكومية تلتزم به جميع الدول[9].

وعلى العموم فإن وضع تعريف دقيق لهذه المطبوعات ومقبول لدى جميع المتخصصين أمر ليس من السهل إدراكه، ولقد طال أمد هذه المشكلة وأصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمكتبيين، وكلما وضع تعريف سرعان ما تنحّى جانباً ويحل محله تعريف جديد، وبذلك كثرت التعاريف وتنوعت محتوياتها.

وبالرغم من أن هذه المشكلة يصادفها المكتبيون باستمرار، إلا أنهم لايتوقفون كثيراً لتحديدها، وينخرطون فى الاعتبارات العملية، ويمكن القول أنه لدى كل منهم تعريف أو آخر فى ذهنه محدد أو غائم، دقيق أو مهتز يسير عليه أثناء

(8) - SHAW, Thomas Shuler. "The U. S. Depository Library System: A Public Trust" R. O, 4. March. 1965.

(9) أبو بكر محمود الهوش. «قضية المطبوعات الرسمية كمصدر للمعلومات». الفصول الأربعة: س3، ع11، سبتمبر 1981. ص 58-62.

عمله، اشتقه من ممارساته اليومية، وأن هذه التعاريف العملية هى المرشد والدليل فى بناء المجموعات وإدارتها.

ومن العوامل التى أدت إلى هذه المشاكل والصعوبات:

1 - عوامل فنية وتتمثل فى صعوبة التعريف نفسه، ومثل هذه الصعوبات يمكن إدراجها تحت الصعوبات الفنية المكتبية فيما يتصل بموضوع تعريف المصطلحات. فالمصطلحات دائماً ينبغى أن تعرف بدقة، والذى يقدم تعريفاً لمصطلح من المصطلحات إنما يعكس فيما يقدم وجهة نظره حول الموضوع، وكثيراً ما تختلف وجهات النظر، وتختلف المقدرة على صياغة وجهة النظر هذه أو تلك فى ألفاظ دقيقة معبرة، فمثلاً إذا سألنا ما هو تعريف التصنيف وخطة التصنيف أو تعريف الفهرس أو الفهرسة، فسوف نجد اختلافات لدى الكتاب حتى إننا نجد تبايناً بين الكتاب المتخصصين فى هذه الموضوعات. وتقدم معاجم المصطلحات المتخصصة فى علوم المكتبات والمعلومات تعريفات لهذه المصطلحات، والمعاجم التى تصدرها هيئات لها احترامها وتقديرها العلمى مثل معجم جمعية المكتبات الأمريكية[10]، ومعجم اليونسكو[11] تكاد تكون مقبولة بوجه عام لدى المكتبيين.

2 - هناك نوع آخر من الصعوبات فيما يتصل بتعريف المطبوعات الرسمية يتصل بتعدد الأنظمة السياسية واختلاف أنماطها، لأن التنظيمات السياسية هى التى تحدد مفهوم الحكومة وبالتالى ما هو حكومى أو رسمى، لأن التنظيمات السياسية تعكس نفسها بالقطع على تعريف المطبوعات الرسمية أو

(10) - A. L. A. Glossary of Library Terms. By ELIZABETH H. Chicago, Thompson, A.L.A.: 12 th Printing, May 1973.

(11) - UNESCO VOCABUCARIUM BIBLIOTHECARII, by ANTHONY THOMPSON (Compiler). Unesco, 2nd, ed, 1962.

الحكومية. فهناك ولاشك أنظمة سياسية متباينة، فهناك الدول الغربية الرأسمالية التى تأخذ بالنظم البرلمانية والفصل بين السلطات وتحديد هذه السلطات والحكومة تتمثل فى السلطة التنفيذية ولكن السلطة القضائية والتشريعية تدخل بالقطع ضمن مفهوم المطبوعات الرسمية، وهناك الأنظمة السياسية الشرقية كما يقال التى تأخذ بالتنظيم الواحد والتى تأخذ بالتنظيم الاشتراكى أو التنظيم الماركسى، وهناك أيضاً ما يسمى بالعالم الثالث «الدول التى تأخذ قدراً من التنظيم الغربى وقدراً من التنظيم الشرقى، وتأخذ بالقطاع العام والقطاع الخاص، ونحن لانجد فى هذه النظم نظاما شرقياً أو غربياً خالصاً، وإنما نجد اختلاطاً في أداء الوظائف الحكومية أو الرسمية، والهيئات التى تؤدى هذه الوظائف.

وقد ظهر نمط جديد من أنماط التنظيم السياسى منذ مطلع عام 1977 لايتصل بكل هذه الأنماط التى أشرنا إليها الشرقية أو الغربية أو المختلطة فى العالم الثالث، ولايمكن إدراجه تحت أى نوع منها، وإنما هو نمط جديد مستقل ظهر وله مصطلح خاص به ليس من اليسير ترجمته وقد دخل القاموس السياسى العالمى بلفظه العربى الذى أطلق عليه ونعنى به النمط الجماهيرى فى التنظيم السياسى، وهذا يضيف صعوبة أخرى بالنسبة لدارسى المطبوعات الرسمية على المستوى العالمى.

وإذا أردنا أن نتعرف على المطبوعات الحكومية أو الرسمية وأردنا أن نضع المعايير لهذه المطبوعات عندما ننظر إلى الدولة كناشر فسوف تواجهنا العديد من الصعوبات الناجمة عن الاختلاط فى أداء الوظائف، وعدم وجود خطط واضحة تجعلنا نميز بدقة واطمئنان بين المطبوعات الرسمية وغير الرسمية، وليس معنى ذلك أننا نواجه هذه الصعوبة فى كل المطبوعات، وإنما نواجهها فى بعضها فقط، فبعض هذه المطبوعات واضح أنها مطبوعات حكومية أو رسمية، ولكننا نتردد إزاء بعض المطبوعات الأخرى، فمثلاً مركز للبحوث أنشأته الحكومة وتموله من

الخزانة العامة يصدر مطبوعات، هل نعتبر كل ما يصدره مطبوعات حكومية أو لا. لابد أن نضع هنا معايير تجعلنا نقرر أى هذه المطبوعات حكومية أو غير حكومية.

3 - أضف إلى ذلك بعداً آخر فى الدولة الواحدة، فإنها قد تمر فى تاريخها الحديث بأكثر من مرحلة سياسية أو نظام سياسى، وهذا نفسه سوف ينعكس بالتالى على تعريفنا للمطبوع الرسمى أو الحكومى فى كل مرحلة من مراحل تطور هذه الدولة.

ومع كل ما سبق فيمكننا إجمال أغراض المطبوعات الرسمية أو الحكومية فيما يلى[12]:

أ - التشريعية: وهى المطبوعات التى تكون وظيفتها الرئيسية تقديم الوثائق ذات الغرض التشريعى.

ب- الإدارية : وهى المطبوعات التى يكون غرضها الرئيسى هو المساعدة فى عملية تنظيم الإدارة العامة للدولة وهيئاتها.

جـ- التقريرية: وهى المطبوعات التى تقرر أو تسجل ما تم عمله أو إنجازه فى مجالات الأنشطة والخدمات العامة.

د- الخدمات: وهى المطبوعات التى تستهدف توفير معلومات مفيدة لبعض الأفراد المعينين أو بعض الجماعات.

هـ- البحث: وهى تلك المطبوعات التى تسجل ما تم عمله فى بعض مجالات العلوم البحتة أو التطبيقية أو البحث الاجتماعى سواء قامت بها هيئات حكومية أو تعاقدت هذه الهيئات على إنجازها.

---

(12) - Government Publications Review, Pergamon Press, (March - April 1983) Vol. 10, No. 2, P 213.

وتعريف المطبوعات الرسمية له تاريخ طويل ويكاد الأمر لم يستقر على تعريف محدد إلا مؤخراً وإن كان الموضوع مازال محل جدل. وإذا نظرنا إلى الوثائق الدولية فيما يتصل بإنتاج المطبوعات الرسمية وتداولها فقط لوجدنا أمامنا نوعين من التعاريف، ففيما يتصل بإنتاج الكتب وإحصائياتها جاء فى التوصيات الخاصة بالتقنين الدولى الموحد للإحصائيات المتعلقة بإنتاج الكتب والدوريات والتى أقرت عام 1964 من قبل المؤتمر العام لليونسكو جاء بها فيما يتصل بتعريف المطبوعات الحكومية أنها هى «المطبوعات التى تصدرها الإدارات العامة أو هيئاتها المتفرعة عنها باستثناء تلك المطبوعات ذات الطبيعة السرية أو التى تصدر للتوزيع الداخلى فقط»[13].

وإذا نظرنا إلى المطبوعات الحكومية من ناحية تداولها على المستوى الدولى لوجدنا أن للموضوع جذوراً تمتد إلى أكثر من قرن، لأن هذه المطبوعات تعتبر من المواد الوثائقية الهامة للمؤرخين والاقتصاديين والمشرعين ورجال القانون وبوجه خاص فى مجال السياسة والإدارة، وكل الهيئات السياسية الحاكمة فى أى قطر من الأقطار فى حاجة إلى مطبوعات الدول الأخرى من أجل أعمالها اليومية من ناحية، ومن أجل أنها مهتمة بتوزيع مطبوعاتها الخاصة على الأقطار الأخرى من ناحية ثانية، ولعل ذلك جعل تعريف المطبوعات الرسمية أمراً مهماً لأغراض تبادلها على المستوى الدولى، وقد تم تنظيم ذلك بطريقة رسمية ومركزية. ووفقاً للاتفاقية الخاصة بتبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول والتى أقرها المؤتمر العام لليونسكو فى دور انعقاده العاشر 3 ديسمبر 1958، نصت المادة الثانية على ما يلى[14] حول تعريف المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية:

(13) - Statistical year Book. Paris: Unesco, Paris: 1984.

(14) التبادل الدولى للمطبوعات. ترجمة على محمود كحيل، القاهرة، دار الفكر العربى: 1967. ص 111.

1 - طبقاً لأهداف الاتفاقية تعتبر المواد المذكورة بعد مطبوعات رسمية ووثائق حكومية متى صدرت بأمر أية سلطة حكومية وطنية وعلى نفقتها الوثائق البرلمانية والتقارير والجرائد والأوراق التشريعية الأخرى - المطبوعات الإدارية وتقارير الهيئات الحكومية المركزية الفيدرالية والإقليمية - الببليوغرافيات الوطنية وكتب المراجع الحكومية ومجموعات قوانين وأحكام المحاكم وغيرها من المطبوعات التى يتفق على تبادلها.

2 - ومع ذلك فإن عند تطبيق الاتفاقية الحالية تكون الدول المتعاقدة حرة فى تعيين المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية التى تكون مادة التبادل.

3 - لاتنطبق الاتفاقية الحالية على الوثائق السرية والمنشورات والبنود الأخرى التى لم تعلن.

إن هذا التعريف ليس بتعريف دقيق، وهو يثير كثيراً من المسائل والقضايا، وفى الوقت نفسه فهو ليس بتعريف كامل، وإنما هو تعريف لغرض هذه الاتفاقية، وينبغى ألا ننظر إلى هذا التعريف كتعريف مقنن، وإنما هو تعريف إجرائى لخدمة غرض التبادل بالنسبة لهذا النوع من المطبوعات.

ومن بين التعريفات المتاحة، نورد بعضاً من التعريفات المختارة والتى تمثل اتجاهات مختلفة وفق ما ورد فى أول هذا الفصل، ومن هذه التعريفات المنشورة تعريفان من الولايات المتحدة الأمريكية، يمثل الأول وجهة نظر جمعية المكتبات الأمريكية ALA حيث عرفت المطبوع الرسمى بأنه «أى منشور سواء أكان مطبوعاً أو غير مطبوع يحمل اسم الحكومة فى بيانات نشره، وهذا عادة يكون صادراً عن الحكومة المركزية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو الحكومات الأجنبية، أو المنظمات الدولية كهيئة الأمم أو السوق الأوروبية المشتركة وغيرها»(15).

- American Library Association. ALA Library statistis. A hand book of (15) Concepts, definitions and Terminology Chicago, 1966.

ونسبة إلى الكاتبين (Boyd & Rips) فإن المطبوعات الحكومية تشتمل على ما يلى[16]:

1- التقارير الإدارية.
2- التقارير الإحصائية.
3- تقارير اللجان.
4- تقارير الفحوص والبحوث.
5- اللوائح والقرارات.
6- وقائع الجلسات التشريعية.
7- الدوريات ومحاضر المؤتمرات.
8- القوانين، الدساتير، المجموعات، الرموز.
9- الآراء والقرارات.
10- الأنظمة والتعليمات والكتب الإرشادية.
11- السجلات والكتب التوجيهية.
12- القوائم الببليوغرافية وغيرها.
13- المعلومات الوصفية العامة.
14- الدوريات.
15- المنشورات الإخبارية.
16- اللوحات التوضيحية والخرائط.
17- الأفلام وغيرها من الوسائل السمعية.

وفى الاتحاد السوفييتى عرف المطبوع الحكومى أو الرسمى كما يلى: «جميع النشرات الصادرة من الحكومة المركزية وهيئاتها أو قرارات مجلس السوفييت

(16) - Boyd. Ann Marris. United States Government Publications. 3 Rd, Ed, Rev. by Roe Elizabeth Rips. Wilson Com. 1949. p 14-19.

الأعلى والقرارات التشريعية، والأوراق الدبلوماسية والكتب الإحصائية وما شابه ذلك من وثائق»[17]. وهناك تعريف ثانٍ صادر فى الاتحاد السوفييتى وهذا يبين أن «المنشورات الرسمية هو تعبير يستخدم لوصف جميع الوثائق الصادرة من المؤسسات والمعاهد العامة بهدف تنظيم حياة الجمهور، أو أنها تنشر عن الأعمال والآراء التى تخص الشعب، وهناك نمط خاص من المنشورات الصادرة من المنظمات التى تشرف عليها أكثر من هيئة حكومية واحدة، بالإضافة إلى ما سبق هناك ما يسمى بالمنشورات شبه الرسمية، وهذه صادرة عن منظمات قانونية ذات استقلال ذاتى وإن كانت تمول من قبل الحكومة أو أى من هيئاتها، بالإضافة إلى منشورات أخرى لاتحمل اسم الحكومة وإن كانت تشارك فى تحضيرها ونشرها»[18].

وبالنسبة للعالم الثالث – أو إن صح التعبير ما يدخل فى إطار اهتمامنا– أخذنا المثال التالى من ضمن مجموعة دول «منظومة عدم الانحياز» عرف المطبوع الرسمى فى الهند «بأنه الوثائق الرسمية الصادرة فقط من إحدى الهيئات الحكومية والتى تكون مسؤولة عن صحتها مباشرة. وبالإضافة إلى هذا يمكن أن تعنى بأنها أية وثيقة تحمل بيانات النشر الحكومية أو أنها تشير إلى أن الحكومة مسؤولة عن محتوياتها وتعابيرها سواء أكانت للبيع أو للتوزيع مجاناً أو تنشر لقراء معينين فقط»[19].

(17) - KANEVSKII, B. P. "On acquisition of official Publications and their use in the State Lenin Library of the USSR. A paper Presented to the Committe on the exchange of the official publications of the IFLA. Moscow: Sept. 1970.

(18) - KRICHEVSKII, G. G. Bibliography of the official publications of overseas countries. Trudi Biblioteki. An. Ussr, 1955.

(19) - SINGH, Mohinder. Government Publications of India, Delhi: 1967, P. 17.

أما بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فاستناداً إلى القوانين الخاصة بالمطبوعات والممارسات الإجرائية فى الببليوغرافية الوطنية نخلص إلى تعريف المطبوعات الرسمية بأنها «المطبوعات التى تصدر عن الدولة أو بأمر منها، وما تنشره الوزارات أو أجهزتها أو وحداتها أو أقسامها، وكذلك الجهات والهيئات والمؤسسات التى تتبعها سواء كانت هذه المطبوعات دورية أو شبه دورية أو غير دورية على أن تكون معدة للتداول سواء بالبيع أو التوزيع المجانى. وهذا كله ينسحب بطبيعة الحال على ما تنشره الأمانات والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام وكل الجهات المتصلة بها أو المتفرعة عنها من تقارير وإحصاءات وقوانين وقرارات ولوائح ودوريات وببليوغرافيات ورسائل وأبحاث... الخ، وتشمل المطبوعات كل الكتابات والرسوم والصور وغيرها مما هو مطبوع مادامت معدة لغرض التداول، وأن تكون بوجه من الوجوه فى متناول الجمهور»[20].

ومن هذه التعريفات التى قدمناها فيما سبق وفى غيرها من التعريفات المختلفة نجد هناك كثيراً من أوجه الاتفاق بينها، وإن كان هناك بعض التأكيد على بعض النواحى وإهمال نواحٍ أخرى، ونلاحظ أنه ليس هناك تعريف من بينها جميعاً صار موضع اتفاق تام بين المعنيين، بحيث يصبح هذا التعريف تعريفاً مقنناً وموحداً دولياً، ولذا فإن من مهام اليونسكو أن تتبنى تعريفاً فى الموضوع، وهى وإن أصدرت بعض التعريفات وسارت أشواطاً بعيدة فى تجميع المطبوعات الرسمية بناء على ما اتخذته من تعريف لها إلا أنها لم تتبنّ توصية حول هذا الموضوع تكون موضع قبول من جميع الدول الأعضاء وتكون بمثابة توحيد دولى.

(20) - ABUBAKER M. EL - HUSH "Libyan Official Publications". A paper Presented to IFLA Conference, Monterial: 1982. [137/Op/3 - E. 149 CS].

ونظراً لأهمية الموضوع ومحاولة العمل الجاد من قبل الباحثين المتخصصين تمكن قسم المطبوعات الرسمية لمنظمة (IFLA) وبعد نقاش استمر لمدة ثلاث سنوات من وضع مسودة تعريف للمطبوعات الرسمية لاستخدامه دولياً بناء على الورقة المقدمة من قبل الباحثة "Eve Johansson"[21]، على أن يستخدم فى أقسام المكتبات والمعلومات فى تدريس المادة، وفى التبادل الدولى للمطبوعات أو داخل المكتبات، أو فى تنظيم القوائم الببليوغرافية، وقد أخذت الحيطة عند إعداد المسودة لاستيعاب الخلافات العميقة بين الدول وحتى المتقاربة منها جغرافياً ولغوياً وحضارياً، وكانت صياغة التعريف كالآتى[22]:

1- إن المطبوع الرسمى هو وثيقة تطبع أو تنتج بأية طريقة للطباعة فى نسخ عديدة، وتصدر عن منظمة يمكن اعتبارها رسمية إلى جمهور القراء، بالإضافة إلى المنتسبين لتلك المنظمة الرسمية نفسها.

2- المنظمة الرسمية:

أ - أى هيئة تشريعية للدولة، أو لاتحاد فيدرالى من الدول أو الولايات أو أية فروع محلية أو إقليمية تكون لها سلطات تحصيل عائدات مالية.

ب- أية هيئة تنفيذية للحكومة المركزية لمثل هذه الدولة أو الاتحاد بين الدول أو الولايات أو المقاطعات أو أية فروع محلية أو إقليمية، أو أى جهاز قضائى أو محكمة.

(21) - JOHANSSON, Eve. "The Definition of official publications" A paper presented At IFLA Conference / IFLA official publications section, LEIPZIG: 1981.

(22) - IFLA official publications Section. "A Proposed Definition of official publications for International use". Announcement in Government Publications Review, Vol. 10, No. 2, March- April 1983.

جـ- أية منظمة أخرى يمكن اعتبارها رسمية أو حكومية فى نوعها بحيث يمكن إقامتها بمقتضى تشريع أو من قبل وكالة تنفيذية ذكرت فى الفقرتين (أ ، ب) أعلاه. وإن هذه المنظمة تواصل ارتباطاتها عن طريق التمويل المباشر، أو رفع التقارير لها باستمرار، أو أنها مسؤولة مالياً أمام المنظمة الأم.

د- أية رابطة مكونة من أعضاء هم مواطنون فى الدولة المركزية أو الاتحاد، أو المديرية، أو الحكومة المحلية التابعة (لـ) أو المتفرعة عن الحكومة المركزية، أو مؤسسة تابعة لمنظمة رسمية والتى تم تعريفها أعلاه، بشرط أن تعتبر تلك المؤسسة رسمية فى القطر المعنى.

3- يحدد المطبوع الرسمى بصفة الجهة المصدرة (فيما إذا كانت رسمية أم لا) بغض النظر عن مضمون الوثيقة وموضوعها.

4- إن التعبيرين (مطبوع رسمى) ، (مطبوع حكومى) يعتبران مترادفين.

ملاحظـــات:

1- إن المؤسسات التالية:

- جامعات.
- جمعيات علمية، وأكاديميات.
- منظمات تجارية وصناعية وغرف التجارة.
- مكتبات ، متاحف، ومعارض الفنون.
- معاهد البحوث المستقلة والتى لاتستلم معونات مالية من الأموال العامة بصورة مباشرة.

هى المؤسسات الرسمية حسب ممارسات الأقطار المختلفة.

2- إن الأحزاب السياسية لن تعتبر مؤسسات رسمية حسب العادة ما لم تمارس السلطة، أو تشارك فى ممارستها فى قطر ما.

3- المصارف والمصالح المؤممة والمؤسسات العامة وغيرها من الهيئات الرسمية التى أسست لتقوم بنشاطات صناعية وغيرها من النشاطات الإنتاجية، عادة ما تعتبر بأنها رسمية. وعلى كل حال فإن معظم رؤوس المال الحكومية، أو استثماراتها فى مشاريع مستقلة لن تعتبر رسمية.

4- المطبوعات التى تصدر عن مؤسسات رسمية ولكنها تنشر من قبل، أو بالتعاون مع مؤسسات نشر تجارية أو جامعات ذات مراكز بحوث مستقلة، أو أية مؤسسة غير رسمية، عادة ما تعتبر مطبوعات رسمية.